

مدة العرفية المعتبرة المعرفية القبط

مدة العرف	مدة الحفر	مدة البئر	مدة العرس والبنك والحمار
يوم	يوم	يوم	يوم
١٢	١٦	٢٥	٤٠

مدة العبد والجارية والامير

ولا يجب دفع القبط الى مرجعها الابنة
وان بينته خلاصتها ملحق الابن

يوم
١٠٠

سنة

ولو امرق حشاش ملكه او حصابه فخرج انفار الى ارض غيره واصرف

شيئا لا يكون ضمانا لانه تصرف في ملكه بغير اذن

سنة

من لم يحرف حصابه حشاشه

سنة

من امرق حصابه فحشاشه فاصرفه جاره ارضه ارضه
فرض ارض جاره لا يجوز ذلك انما فافلانة بنيت بتمامها فلا

بإذن من الملك
بإذن من الملك
بإذن من الملك
بإذن من الملك
بإذن من الملك
بإذن من الملك
بإذن من الملك
بإذن من الملك
بإذن من الملك
بإذن من الملك

الموقع اذ اعات مجهد بضمين الا في سنة موافق سنه
الوقف مات وادبوز غلاتها التي اخذها ولم ينفذ
التاويل العكرا اربع بعض عند بعض العكرا ومات محمد لا بعض
والثالث الحكم دفع مال البسيم الى الناس لم يبين الى من دفعه
لابيض خلاف ما اذا دفع ماله ووضع في منزله ولا يدري
ابن وضرم مات بعض ذخر اربعا احد من مات
مديه حال الشركة وذكر ابو رستم لوقال الحكم في حصره حال
حيوته دفع حال البسيم غدي وانضمها الى البسيم لا في
عده وان حاشه ان تغور شيئا من النقاد ووجوه
يرجع المالا لا يظلمه من حلال الرج فلا كثر تغور وهي

سنة

باع عقارا وبعض عقار به حاضر يعلم ابيع ثم ادعى لا تصح دعواه وم بيع العقار
في فترتي التي للبت عنه فباع عقارا او انه او ارضه حاضر يعلم ويقدر المشتري
فيه زمانا ثم ادعى الابن ملكه وم بين ملكه وقت البيع اتفق من ايجادهم انه لا يصح
البيع لانه باع ارضها وسلمها الى المشتري وقدر فبما مرة فزعا و بناه وجاره سكت ثم ادعى
الان انها ملكه لا تصح دعواه ان حاضر وقت البيع وانسحب وسكتا وقت عقري المشتري فبما
قد لم يبق فيها المشتري ^{المأ} سكتا وقت البيع وانسحب لا يصح دعوى الجار وبعد القدر
جلا ف ما افتاره انا حرون فبما ان باع وسلم ولهم وروضة حاضرة ساكنة حيث
فسقط بعد القدر دعواها فبما من باب ما يبطر دعوى المبيع من كتاب الدعوى

سنة

اذا انصرف رطل ارضنا زمانا او رطل ارضي فصرفها وم بيع ومات فلكي
م حشاشه مد ذلك دعوى ولهم لان شكوته تخيل اما ان يكون بسير من او دعوى حقه
لمن يقبل الا في حاله فسقط دعوى ولهم فذكر الارض على يد المشتري لان انفار
شاهوة له فموزة القتاوي